



ندوة علمية دولية: "التضامات الاجتماعية: التعبيرات والأشكال والجغرافيات الجديدة"

تونس 13-15 حزيران/ يونيو 2019

دعوة للمشاركة

يعلن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فرع تونس، عن بدء استقبال المقترحات البحثية للمشاركة في الندوة العلمية الدولية التي ينظمها بعنوان: **التضامات الاجتماعية: التعبيرات والأشكال والجغرافيات الجديدة**، وذلك في الفترة 13-15 حزيران/ يونيو 2019 بتونس.

الورقة المرجعية

لم تكن المجتمعات المغاربية بمنأى عما شهده العالم في العقود الأخيرة من تسارع إيقاع التحولات العميقة التي رافقتها في هذه البلدان تنامي فضاءات الهشاشة والإقصاء. في مناخ عام لم يخل من تقادم ظواهر النزوح والهجرة والنزاعات المحلية والانطواء والفردانية وعلى خلاف ما كان متوقعا شهدت هذه البلدان في السياق ذاته صعود تضامات تتجاوز فيها الأشكال الجديدة مع القديمة منها (تضامات القرابة والجوار، والقبيلة، والطائفة، والأقليات...).

فمن القبيلة إلى الجمعيات الحديثة، ومن العصبية إلى المناصرة والمقاسمة الافتراضية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومن الهبة إلى التبرع عبر "التيليتون"، لم يكف التضامن عن تجديد أشكاله ودلالاته المختلفة؛ فهو الصلة الاجتماعية التي ظلت تحيك النسيج الاجتماعي حتى تمنح المجتمعات هوية وكياناً وكيالية

واستمرارية. لذلك ظلت التضامانات في قلب اهتمامات العلوم الإنسانية والاجتماعية. ولم يكن انكباب دوركهايم على درس التضامن باكراً أمراً عابراً أو اعتباطياً.

كيف تتكون التضامانات في المجتمعات؟ وعلى ما تنهض من قيم؟ وكيف تتحول؟ وما تعبيراتها وأشكالها؟ وفي أي سياقات تضعف وتتفتت؟ ومتى تتقوى أو تتلاشى؟ وهل تتضامن الفئات المختلفة (العمال، والفقراء، والمهمشون، والأثرياء، وأصحاب النفوذ) لما بينها من انسجام أم اختلاف؟ ما أثر التحولات الحضرية والمجالية في التضامانات؟ وكيف يتشكل التضامن ويتمظهر في الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تحديداً؟ وهل عوضت السياسات العمومية مع الدولة الحديثة من خلال ما ابتكرت من آليات حماية ووقاية اجتماعيين (تأمينات، وتعاونيات) الأطر التقليدية للتضامن القائم على التآزر والتعاون والتلاحم؟

هذه مجموعة من التساؤلات تدور حول التضامانات وتخرط فيما دعا إليه دوركهايم حين حث على "إعادة التفكير في التضامن"¹ بوصفه جزءاً من التشكل المستمر للعلاقات الاجتماعية والمهنية والقطاعية وحتى التعااضدية، خصوصاً وأن المنجز العلمي في الإنتاج السوسيولوجي حول التضامن ظل محدوداً.

وللإجابة العلمية العميقة عن هذه الأسئلة تقترح الندوة المحاور التالية:

المحور الأول: التضامن: النظريات والمفاهيم والدلالات

لا تزال تحف بمفهوم التضامن عدة التباسات رغم استخدامه المفرط وحضوره المكثف في الخطاب السياسي والإعلامي حتى غداً أحياناً دالاً على الشيء ونقيضه. لذلك سيكون من المهم التساؤل عما ينهض عليه المفهوم والأسس الفلسفية والأخلاقية التي يستند إليها؛ فمن تحليل ابن خلدون² للعصبية كعلاقة تضامن قرابي إلى براديغم الهشاشة واللامساواة³، مروراً بأطروحة دوركهايم ووصولاً إلى براديغم الصلة الاجتماعية Le Lien Social، تشكلت حول مفهوم التضامن نظريات ومدارس عديدة وتطبيقات ومناهج مختلفة توزعت بدورها حول حقول علمية متنوعة (علم الاجتماع، وعلم النفس، والعلوم السياسية، والتاريخ، والفلسفة، إلخ) فما الذي تطور داخل هذه الحقول الدلالية؟ وكيف السبيل إلى مراجعة ما تراكم ومساءلة ما استقر من نظريات التضامن حتى نعيد اكتشاف القدرات التفسيرية لهذا المفهوم وثرائه؟ وما الأسس الأخلاقية والإيتيقية

¹ Emile Durkheim, *De la division de travail* (Paris: PUF/ Quodrigue, 2013).

² عبد الرحمان بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق عادل بن سعد (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998).

³ Serge Paugam (dir.), *Repenser la solidarité. L'apport des sciences sociales* (Paris: Presses universitaires de France, col. Quadrige Essais Débats, 2011).

للتضامن؟ وما علاقته حاليًا بمبادئ العدالة والمساواة التي يبدو أنها ضخت شرعيات جديدة للتضامن ومنحته أسسًا متينة على أرضية بكر؟ وهل يمكن تحديد مفهوم التضامن من دون رده إلى مفهوم الصلة الاجتماعية باعتبارها رابطًا اجتماعيًا قائمًا على الحاجة والوظيفة؟ وأخيرًا ما تعبيرات التضامن وأشكاله ومحتواه وصيغته ومرجعياته ومحامله في السياقات المغاربية والعربية والأورومتوسطية المتمسمة بالأزمات المتتالية والمعاشية لموجات هجرة متواترة كثيفة وحروب وتطاحن وتفكك سياسي وتفكك ديموغرافي؟

المحور الثاني: التضامن في سياقات انتقالية

تمر التضامانات عادة في سياق التحولات البنوية المجتمعية، أي تلك المنعطفات الكبرى باختبارات عسيرة فيها تمتحن القيم والمؤسسات والأطر الاجتماعية من أجل تحديد قدرتها على الحفاظ على لحة المجموعة وحفظ تماسكها ووحدتها، وتجسيد ذلك في سلوكات وممارسات علاوة على تجديد معاني التأزر والتكاتف والتعاون. لذلك سيكون من المهم في اعتقادنا التعرض إلى ما يرافق تلك التحولات من ممارسات تدعم التضامانات أو تضعفها، فضلًا عما يمكن أن تتخذه من دلالات مرتبطة بتلك التحولات الظرفية وما يمكن أن تدفع إليه من ممارسات ومؤسسات طارئة تبتكر من أجل تلبية الحاجات الناشئة والتكيف مع التغيرات الحاصلة.

ففي حالة الأزمات السياسية الحادة (الثورات، والحروب الأهلية، وانهيار الدول...) والكوارث البيئية تبتكر المجتمعات إعادة أشكال وتعابير تدعم تضامنها وتماسكها (التضامن الدفاعي)، ومع ذلك يمكن أن تكون هذه السياقات دافعة إلى الفردانية والانثناء والانطواء وقد يكون الأمر مركبًا وأكثر تعقيدًا من هذا المشهد الثنائي.

فما أشكال التضامن التي شهدتها المجتمعات العربية والمغاربية أثناء تلك التحولات والسياقات الانتقالية؟ وكيف تشكلت؟ وما تعبيراتها ومضامينها وانعكاساتها على الروابط الاجتماعية والنظم القيمية؟ وما ملامح المتضامنين في هذه المسارات، وما خصوصياتهم؟ وإلى أي مدى ساهمت تلك التضامانات في ابتكار صلات اجتماعية جديدة؟ وهل نجت تلك التضامانات دومًا من التلاعب والتوظيف؟

المحور الثالث: الدولة والسياسات العمومية للتضامن والاقتصاد التضامني

على خطى الدول الحديثة وتحديداً منذ الحرب العالمية الثانية، سعت دول الاستقلال في المغرب العربي إلى بناء أنظمة "تضامن اجتماعي" عبر تشريعات الحماية والتأمين الاجتماعيين المختلفة، إضافة إلى بناء شبكة المؤسسات والآليات التي عملت على دعم العديد من الفئات الاجتماعية وإسنادها ضمن سياسات عمومية خضعت بدورها إلى تعديلات مستمرة بعد ضغط المطالب الاجتماعية للثقافات والتصديق على الاتفاقيات والعهود الدولية. لقد تمت دولنة التضامنيات الاجتماعية تدريجياً وتحولت الدولة بمقتضى هذا إلى ضامن للتضامن (فالدولة الحديثة كما ذهب إلى ذلك هوبز تعرّف بأنها المؤسسة التي تقلص اللابقيين) غير أن ذلك لم يخل بدوره من مصاعب ناجمة عن انجراف التضامنيات التقليدية من جهة وتراكم عبء التضامن من جهة ثانية، خصوصاً في ظل تحولات اقتصادية كبرى تسارعت منذ ثمانينيات القرن الماضي ضمن مسارات اتسمت بالتخلي التدريجي عن بعض وظائف الدولة ومنها وظيفة التضامن تحت مبررات عديدة مما عجل ب بروز فاعلين اجتماعيين جدد (جمعيات خيرية، ومبادرات مواطنية، ومنظمات غير حكومية...) حتى تحوّل التضامن إلى "الخدمات التضامنية" سوقاً رمزية ومادية توازي الدولة وتنافسها أحياناً. ولم يخل ذلك من توظيفات ضمن إستراتيجيات مختلفة. وهو ما يحيلنا خصوصاً إلى الرهانات السياسية المضمنة في التضامنيات الجديدة. فما الأسس والمبادئ التي قامت عليها النظم الحديثة للتضامن الاجتماعي؟ ألا يمكن اعتبارها دولنة للتضامن وبناء جزء من المشروعات السياسية بما فيها تصفية التراث التقليدي باعتبارها عقبة أمام سياسات التحديث؟ ألا يكون ذلك مدعاة إلى جرف التضامنيات التقليدية والإخفاق في تعويضها؟ ألا يفتح ذلك مجالاً لعولمة التضامن حيثما أخفقت الدولة؟

ألا يندرج هذا ضمن إعادة توزيع الأدوار الاجتماعية المنوطة في الأصل بالدولة ومنها دور التضامن الوطني؟ ألا يسحب ذلك من الدولة أحد مصادر شرعيتها ومشروعيتها؟ ألا يكون المنتفعون بمبادرات التضامن ضحايا ضغط التسويق الإنساني والنشاط الميداني للجمعيات والمؤسسات الخيرية في سياق تقلص الموازنات الرسمية الموجهة للخدمات الاجتماعية؟ ألا يدفع ذلك إلى نشأة جماعات موازية قائمة على ولاءات إثنية أو دينية لمن يتكفل بالتضامن؟ من "يمسك" بخيوط التضامنيات ويتحكم في الشبكات الفاعلة و"آلياتها" المستحدثة في القيم والتأطير والتنفيذ؟ ما أسس الاقتصاد السياسي والرمزي للاقتصاد التضامني؟

المحور الرابع: الجغرافيا الجديدة للتضامانات

رسمت التضامانات في العقود الأخيرة جغرافيا جديدة لمؤسساتها وأدوارها وجسدت أشكالاً مستحدثة في آليات اشتغالها، انسجاماً مع ما شهدته المجتمعات من تغيرات بنيوية في النظم الاجتماعية والروابط الاجتماعية والسيولة متنامية في شبكة القيم الخاصة بالتضامن (تكافل، وتآزر، وتعاون، ومناصرة، ودعم، ومساندة...)، فالديناميات المجتمعية الجارية حالياً غيرت أشكال "التظافر الوظيفي" ودفعت في الوقت ذاته إلى صيغ مختلفة من التماسك/ الانسجام والتضامن. ولئن توارت المرجعيات التقليدية والتضامانات الميكانيكية نسبياً، فإن أزمة الدولة الاجتماعية وعواقب الليبرالية وسوق الشغل أفرزت مآزق جديدة، وزحزحة أسس النظرية "التضامنية" Solidarisme وما أحدثته من عقلنة للتضامن ومأسسته ضمن تشريعات وأنظمة (التقاعد، ومنح البطالة، وصناديق التأمين الصحي...) عدت من مكاسب الأفراد والفئات في مواجهة الوضعيات الهشة وتقلبات الحياة وويلات الفاقة والعوز ومخاطر المرض والحوادث والشيخوخة والبطالة، وغيرها. إلا أن الدراسات الحديثة تشير إلى أنه بالرغم من مساهمة هذه الأشكال الحمائية والأنماط التضامنية في دعم تماسك المجتمع وتعزيز مرتكزاته، فإنها لم تتمكن من القضاء كلياً على التمايزات والتهميش، بل تبدو في حالة انجراف محير وأن شرائح اجتماعية تنزلق أكثر فأكثر نحو وضعيات رثة أو مهددة بذلك قادماً نتيجة تنامي مظاهر جديدة للأزمات والإقصاءات بمصادرها المحلية والعالمية.

تثير الوضعيات اللامتوازنة ردات فعل وتبتكر قنوات وأوعية تضامنية غير مسبوقة للمحافظة على تفاعلات المجتمع وتماسكه وتنسج روابط مجتمعية تقاوم بها اختلالات سوق الشغل وتداعيات العولمة من ناحية والعزلة وتضخم الفردانية وضغط شبغ المدينة من ناحية أخرى. تتكشف التضامانات المستحدثة في أنماط إدارة الشؤون اليومية وتلبية الاحتياجات الأساسية وكيفية التعاطي مع النشاطات الاقتصادية وبناء الصلات الاجتماعية الثنائية والجماعية مثل الجيرة (السكن الجماعي، والأحياء، والمراقد...)، والمناسبات (زواج، ونجاح، ومآتم...)، وتقاسم أعباء التنقل المشترك Co-Voiturage، وجمع التبرعات المالية من أجل القضايا (السياسية، والبيئية، والصحية...)، أو التصدي للكوارث الطبيعية وغيرها من الممارسات. فالمجتمعات الحديثة وهي تفرز أشكال تضامنها وتماسكها ووحدتها عبر هياكل الدولة ومؤسساتها التضامنية، تشهد أحياناً استمرار بعض الأشكال التقليدية من التضامن، مما يدفع إلى إثارة عدد من الأسئلة يحوم حول الخرائط الجديدة للتضامانات وفهم أنماطها وأشكال تجسدها وطرق اشتغالها وطبيعة جدواها ونجاعته.

هل تم تقدير أثر هذه التضامانات الجديدة وتداعياتها في شبكة القيم والممارسات وأنماط التفكير الراهنة؟ وهل يشهد التضامن نقلة من التضامن العضوي إلى التضامن التشاركي متأثراً بالنمو المتسارع للتنظيمات

المهنية الحديثة (نقابات، وجمعيات...)؟ وفيما تمثل هذه المقاربات الجديدة للتضامن؟ وكيف يفسر انتشارها التدريجي في المجتمعات؟ وما تمظهراتها الاقتصادية؟ وما تعبيراتها الاجتماعية (الجماعات المهنية، ومؤسسات التأمين، والتغطية الاجتماعية، ولجان الأحياء، ونقابات العمارات السكنية، والجمعيات الإسعافية والخيرية...)؟ وما تجلياتها الثقافية والقيمية؟ وما مدى استفادة التضامانات الجديدة من الثقافات المحلية والدينية في تقوية حضورها أو إضعافه؟ وما الذي يفسر استمرار الأشكال التقليدية للتضامن (الزكاة، والصدقات، والتعاون في المناسبات الاجتماعية والدينية)؟ وما الذي يبرر ممانعتها الاندثار؟ وهل الأشكال التقليدية للتضامن (الزردة، والصدقات، والإغاثة الخيرية...) اندثرت تمامًا؟ أم هل تستأنف دورتها بخصائص جديدة؟ وما ديناميات التضامن وشبكات التعاون التي أنتجتها الشبكات السيبرانية بأنواعها وصلات الافتراضية التي أنشأتها؟ وكيف تتجسد التضامانات في مواجهة المخاطر المعلومة والمتوقعة؟ وأخيرًا هل تقتصر حالات التضامن على تدبر شأن الحاضر؟ أم ترتب المستقبل وتهتم بالتضامن الجيلي (حق الأجيال في التنمية المستدامة والعدالة والسلم...)?

المحور الخامس: التضامانات والنوع الاجتماعي

يهتم هذا المحور بمسألة التضامانات والنوع الاجتماعي والفضاءات التي يمكن أن تنمو فيها وتنشأ أشكال من التضامن النسوي (الحركات/ الجمعيات/ المنظمات النسوية، والعمل، ووسائل التواصل الاجتماعي...)، خصوصًا في ظل تنامي انتماءات جندرية عابرة للحدود تتجاوز إلى حد بعيد الهويات الوطنية والعرقية والطبقية. فهل يتخذ التضامن مدلولات خاصة حين يبني على انتماء جنسدي؟ وما إستراتيجيات التضامن التي تعتمدها الحركات النسوية؟ وهل نجحت هذه الحركات والجمعيات في تعبئة المجتمع الكلي للتضامن مع قضاياها؟ وإلى أي مدى ساهمت في تغيير المنظومة القيمية الاجتماعية والقانونية التشريعية في علاقة بدور المرأة ومكانتها داخل المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وإعادة تقسيم الموارد؟ وهل أن التضامن مع قضايا المرأة المغاربية والعربية هو مسألة إيتيقية؟ أم مناصرة سياسية؟ وما أشكال التضامن المبنية على أساس النوع الاجتماعي داخل العمل؟ وهل يؤثر التضامن المبني على أساس النوع داخل المؤسسة في الروابط المهنية وفي أنماط الحوكمة والتسيير الإداري وطرق توزيع المهام؟ وهل أن التضامن في مجال العمل هو نتيجة اللامساواة والتمييز على أساس النوع الاجتماعي؟ وكيف يتشكل التضامن في مجال العمل بالنسبة إلى المرأة الريفية؟ وهل تعكس المشاركة النسائية في العمل النقابي شكلاً تضامنيًا؟

وكيف ساهمت عولمة قضية المرأة في خلق أشكال من التضامانات عابرة للقارات؟ وما دور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في ذلك؟

تسعى هذه الندوة من خلال مقاربات متعددة الاختصاصات إلى تسليط الضوء على مسألة التضامانات في مختلف أشكالها وتعبيراتها ومجالاتها مساهمةً في إنتاج علمي موضوعي ودقيق مرتبط بما تشهده مجتمعاتنا من تحولات عميقة ظلت أحياناً بعيدة عن الاهتمام العلمي الجدير بها. وهي لا تطمح إلى استعراض أدبيات التضامن كما راكمتها العلوم الإنسانية والاجتماعية على أكثر من قرن ونصف بل إلى اختبار قدراتها على فهم رهن التضامانات بكل تعقداتها ورهاناتها.

الهيئة العلمية

عماد المليتي: أستاذ تعليم عال في المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس وباحث في علم الاجتماع في معهد الدراسات المغاربية المعاصرة.

أحمد خواجه: أستاذ تعليم عال في المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس وباحث في علم الاجتماع، ورئيس قسم علم الاجتماع في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في تونس.

منير السعيداني: أستاذ تعليم عال وباحث في علم الاجتماع في المعهد العالي للعلوم الإنسانية في تونس.
مهدي مبروك: أستاذ تعليم عال وباحث في علم الاجتماع في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في تونس، جامعة تونس. مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فرع تونس.

محرز الدريسي: باحث في علم النفس التربوي وخبير في الإعلام المدرسي والجامعي.

عادل العياري: أستاذ مساعد وباحث في علم اجتماع المؤسسات في جامعة تونس، مقرر اللجنة العلمية.

أحمد ادعلي: باحث مغربي، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة ابن زهر في أغادير.

محمد فاو بار: باحث مغربي، أستاذ في علم الاجتماع، يشغل منسق وحدة بحث التعليم والسياسات الاجتماعية في مختبر التنمية الاجتماعية في جامعة فاس.

تواريخ مهمة

- تاريخ انعقاد الندوة العلمية: من 13 إلى 15 حزيران/ يونيو 2019.
- الموعد النهائي لتقديم الملخصات: 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018.
- موعد الإعلام بنتائج التقييم والقبول: 15 كانون الأول/ ديسمبر 2018.
- آخر موعد لقبول النص النهائي (الورقة العلمية الكاملة Full Paper): 15 نيسان/ أبريل 2019.

شروط المشاركة

- ملء استمارة التسجيل المرفقة أو الموجودة على الموقع <http://carep.tn> واختيار أحد المحاور.
- تقديم الملخصات: يذكر المشارك المحور الذي يشارك فيه. يراوح عدد الكلمات في الملخصات بين 500 كلمة و700، بما في ذلك عنوان المداخلة، والإشكالية المطروحة، ومنهجية البحث والأفكار الرئيسية، فضلاً عن خمس كلمات مفتاحية، وببليوغرافيا وجيزة. مع الاحترام التام للشروط العلمية في كتابة الورقة وكتابة الهوامش وقائمة المراجع. انظر: <http://dohainstitute.org> أو <http://carep.tn>

- تقديم الورقة العلمية الكاملة Full Paper: يراوح عدد الكلمات بين 5000 و7000 كلمة.
- النص النهائي والملخص: يستعمل في ذلك الخط (14) Sakkal Majalla، بالنسبة إلى اللغة العربية. أمّا بالنسبة إلى اللغات الأخرى، فيستعمل الخط (12) Times New Roman. وتباعد الأسطر 1.5.

- لغة الندوة: العربية، والفرنسية، والإنكليزية.
- أصالة الورقة البحثية: لا ينبغي أن يكون الباحث قد شارك بالورقة نفسها في أيّ مناسبة علمية أخرى.
- عنوان المراسلة: ترسل مشاريع المداخلات وجوباً على العنوان الإلكتروني التالي: carep.tn@gmail.com

- النشر: سيتم نشر أعمال هذه الندوة باللغة العربية في وقت لاحق وإعلام المشاركين بذلك. يتولى المركز ترجمة النصوص من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية.

الاستفسارات: من خلال البريد الإلكتروني carep.tn@gmail.com أو من خلال الهاتف:

147 384 70 (00216).